

التدبير المندمج للمنطقة المتوسطة في اطار برتوكول السابع لاتفاقية برشلونة

Prof. A.CHAFI

ورشة تكوينية حول

التدبير المندمج للمنطقة المتوسطة

- أهداف و مبادئ بروتوكول التدبير المندمج للمناطق الساحلية
- السبل والإجراءات العملية لتفعيل التدبير المندمج للمنطقة الساحلية

- عناصر التدبير المندمج للمنطقة الساحلية

- آليات وأدوات التدبير المندمج للمنطقة الساحلية
- المخاطر الطبيعية المؤثرة على المنطقة الساحلية وسياسة التدبير المندمج في التصدي لها

تماشيا مع اتفاقية برشلونة والبروتوكول المنبثق عنها في 21
يناير 2008 المتعلق بالتدبير المندمج للمناطق الساحلية
المتوسطة، يجد المغرب نفسه بصفته طرفا من الأطراف
الموقعة على هذا البرتوكول، أمام تحديات كبيرة للالتزام
وتنفيذ بنود هذا البروتوكول، وتنزيله من مجرد توصيات
عامة إلى إجراءات عملية

- بما أن قانون الساحل بالمغرب لم يخرج إلى الوجود ، يأتي هذا البرتوكول لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من المجالات الساحلية التي أصبحت في وضع حرج نتيجة للهجمات الشرسة للأنشطة الساحلية المختلفة .

- يعتبر هذا البرتوكول الطموح مرجعية قانونية متكاملة وأداة
تديرية مندمجة للمناطق الساحلية

أهداف و مبادئ بروتوكول التدبير المندمج للمناطق الساحلية

- يعتبر بروتوكول التدبير المندمج للمناطق الساحلية، كإحدى المحاولات لاتفاقية برشلونة التي تنصب في حماية وتدبير السواحل المتوسطية، فهو سابع بروتوكولاتها الخاصة بالحوض المتوسطي. جاء تتويجا للجهود المبذولة في سن تشريع موحد ينال رضى الأطراف المتوسطية، ومن أجل إرساء منهج واضح المعالم في مجال التدبير المندمج للمناطق الساحلية، ويوضع رهن إشارة الدول الساحلية المتوسطية .

أهداف التدبير المندمج للمناطق الساحلية

- *القيام، عبر التخطيط الرشيد للأنشطة بتيسير التنمية المستدامة للمناطق الساحلية وذلك بضمان مراعاة البيئة والمناظر الطبيعية على نحو ينسجم مع التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية؛
- * حفظ المناطق الساحلية لمنفعة الأجيال الحالية والمقبلة؛
- * ضمان الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، ولاسيما فيما يتعلق باستخدام المياه؛
- * منع أو الحد من آثار المخاطر الطبيعية، ولاسيما آثار التغير المناخي والتي يمكن أن تنجم عن الأنشطة الطبيعية أو البشرية؛
- * تحقيق التلاحم بين المبادرات العامة والخاصة، وفيما بين كل قرارات السلطة العامة، على المستويات الوطنية، والإقليمية، والمحلية، التي تؤثر على استخدام المنطقة الساحلية.

•

المبادئ

- * المراعاة البالغة للثروة البيولوجية، والديناميات الطبيعية، وعمل المنطقة المادية، والطبيعة التكاملية والمستقلة للجزء البحري والجزء البري الذي يشكلان كياناً واحداً.
- * مراعاة كل العناصر المتعلقة بالنظم الهيدرولوجية، الجيومورفولوجية، والمناخية،
- والإيكولوجية، والاقتصادية الاجتماعية، والثقافية، على نحو متكامل بغية تجنب تجاوز
- قدرة تحمل المنطقة الساحلية، وتفادي الآثار السلبية للكوارث الطبيعية والتنمية.
- * تطبيق نهج النظم الإيكولوجية على الخطط والإدارة الساحلية بما يكفل التنمية المستدامة للمناطق الساحلية.

السبل والإجراءات العملية لتفعيل التدبير المندمج للمنطقة الساحلية

- تماشيا مع الأهداف والمبادئ التي نص عليها التدبير المندمج للمناطق الساحلية، ينبغي على المغرب والسلطات المحلية في الشريط الساحلي أن تسعى لضمان استخدام المنطقة الساحلية وتديرها على نحو مستدام بغية صون الأوساط الطبيعية الساحلية والمناظر والموارد الطبيعية، والنظم الايكولوجية، مع ايلاء عناية للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بالمنطقة الساحلية. وهذا لن يتحقق إلا عن طريق استخدام وتعزيز آليات المناسبة سواء القائمة، أو إنشاء آليات جديدة،

عناصر التدبير المندمج للمنطقة الساحلية

حماية المنطقة الساحلية واستخدامها المستدام (المادة 10)

تعاني المناطق الساحلية عموما والمنطقة المتوسطة خصوصا، من كثرة الاستنزاف الذي تتعرض له من طرف الأنشطة الساحلية وخاصة السياحة التي أحدثت اختلالا في توازنها الطبيعي والايكولوجي، وذلك بإقامة مركبات سياحية تعانق البحر ضاربة كل القوانين الدولية في حماية وتدبير السواحل عرض الحائط، وما يزيد الوضع سوءا هو استغلالها المفرط للرمال الشاطئية التي تعتبر عامل من عوامل التوازن الطبيعي للمنطقة الساحلية مما يهدد المنطقة ككل.



الأنشطة الاقتصادية (المادة 9)

- لا يقتصر أهداف التدبير المندمج على حماية البيئة الساحلية فحسب، بل يتعدى ذلك إلى الرفع من مستوى الاقتصادي للسكان المحلية. ومن هذا المنطلق لابد للمغرب من نهج تدابير تعمل على تحسين مستوى الاقتصاديات المحلية للمجالات الساحلية عامة والمتوسطة خاصة .
- يمكن لهذه التدابير على مستوى المنطقة الساحلية المتوسطة أن تأخذ أوجه مختلفة وتنصب ضمن الأهداف العامة للتدبير المندمج للمناطق الساحلية، والمتمثلة حسب نفس البروتوكول في إيلاء عناية خاصة بالأنشطة التي يفترض قيامها القرب من البحر، مع التقليل من استخدام الموارد الطبيعية ومراعاة احتياجات الأجيال المقبلة، والتزام بضمان تدبير الموارد المائية والنفايات ومعالجتها. لكن بالمقابل يجب على هذه الأنشطة الاقتصادية الساحلية أن تتوافق مع إمكانية وموارد المنطقة دون إفراط أو تفريط.

- على المستوى المحلي، فإن الإجراءات التي يمكن اعتمادها في مجال تنمية الأنشطة الاقتصادية، تختلف حسب القطاعات والخصوصيات الطبيعية والبشرية للمنطقة الساحلية وهي:
على الشكل التالي:

النشاط الزراعي والصناعي بالمنطقة الساحلية

- ينص التدبير المندمج للمناطق الساحلية، على الاهتمام بالنشاط الزراعي وتنميته، مع ضمان مستوى عال من المناظر الطبيعية، ومنع تلوث البحر والماء والهواء والترربة.

• الصيد البحري

- يعاني هذا القطاع من مشاكل ويحتاج إلى عناية وتدبير مندمج، وعلى هذا الأساس ينبغي الاهتمام بهذا القطاع من خلال ضمان تنسيق أساليب الصيد مع الاستخدام المستدام للموارد البحرية التي تكفل حماية مناطق صيد الأسماك.

• أنشطة السياحة ، والرياضة، والاستجمام

- تشجيع السياحة الساحلية المستدامة التي تصون النظم الأيكولوجية الساحلية، والموارد الطبيعية، والتراث الثقافي، والمناظر الطبيعية، والاهتمام وترويج أنماط معينة من السياحة الساحلية، مع مراعاة تقاليد الساكنة الساحلية، كما لابد من ضرورة تنظيم أو حظر ممارسة الأنشطة الرياضية والاستجمامية عند الضرورة، بما في ذلك الصيد الترفيهي وغيرها من الأنشطة التي تحدث أضرار بالمنطقة الساحلية ذات الطبيعة الهشة .

الأنشطة البحرية واستخدام الموارد الطبيعية

تعرف المنطقة الساحلية استغلالا مفرطا لجل الموارد الطبيعية، بما فيها الموارد المائية واستغلال الرمال، وهذا ما ينتج عنه تهديدا مباشرا للحياة البيئية الساحلية. لذا لابد من تنظيم استغلال الرمال وتطبيق القانون و بكل صرامة مع مراقبة بشكل مستمر للشواطئ وفرض غرامات وعقوبات زجرية للمخالفين، وإخضاع هذه المشاريع لدراسة التأثير قبل المصادقة عليها وإخراجها إلى أرض الوجود

– النظم الايكولوجية الساحلية المعنية

- تتوفر المنطقة الساحلية على محميات طبيعية ذات قيمة بيولوجية وايكولوجية مهمة، فهي تحتوي على تنوع نباتي وحيواني فريد من نوعه ونادر، أضف إليها غابات كثيفة وممتدة على طول الساحل.

– المشاركة (المادة 14)

تعتبر المشاركة صلب موضوع التدبير المندمج للمناطق الساحلية، وذلك بغية ضمان التسيير الكفاء. ومن هذا المنطلق لابد بالأخذ بعين الاعتبار كل المشاريع والإجراءات الهادفة إلى تنظيم وتنمية المناطق الساحلية، وبما أن المغرب لازال في طور تحضير استراتيجيات بشأن حماية وتدبير المناطق الساحلية، فعليه أن يقم كل الفعاليات من جمعيات محلية ومجالس جهوية ومختلف الفاعلون الاقتصاديون، والاجتماعيون، والمنظمات غير الحكومية، وفعاليات المجتمع المدني، أضف إليها المجتمع المحلي، وذلك في صياغة هذه التدابير.

– التوعية والتدريب والتكوين والبحث

• تعتبر إشكالية التكوين والتعليم إحدى الأسباب وراء فشل عدة مشاريع طموحة وهادفة إلى حماية المنطقة الساحلية، فالمسؤولية الملقاة على عاتق السلطات المحلية، تتطلب قدرا من الثقافة والتكوين، لمجابهة هذه المهمة، ومنها استطاعة على فهم النصوص القانونية وتطبيقها التطبيق السليم. وعليه ينبغي على المغرب أن يطبق على الصعيد الوطني، والجهوي، والمحلي، أنشطة للتوعية بشأن التدبير المندمج للمناطق الساحلية

آليات وأدوات التدبير المندمج للمنطقة الساحلية

•
•
•
يحتاج التدبير المندمج للمناطق الساحلية إلى تضافر الجهود الوطنية، والمحلية، وحتى الدولية، وإلى إجراءات واستراتيجيات وطنية تتماشى مع الإطار الإقليمي والمحلي وأهداف ومبادئ التدبير المندمج الوارد في البرتوكول، ومن هذا المنطلق لابد على الدول القائمة على تنفيذ سياسة التدبير في سواحلها، أن تعتمد آليات وأدوات تسهل عليها مواكبة تفعيل هذه السياسات، مع رصد ومراقبة أهم التحولات التي يعرفها المجال الساحلي.

•

– آليات وشبكات الرصد والمراقبة

•
•
ينبغي للمغرب والسلطات المحلية المعنية، أن تعمل على تعزيز آليات مناسبة للرصد والمراقبة، وإنشاء آليات جديدة، إذا ما اقتضى الأمر ذلك، للقيام بجرد لمختلف العناصر الطبيعية والبشرية، التي تحتاج إلى سياسة التدبير المندمج، وتوفير قدر المستطاع، المعلومات المتعلقة بالموارد والأنشطة، وكذلك بالمؤسسات، والتشريعات، والخطط التي تؤثر على المنطقة الساحلية، وجعلها في متناول جميع المتدخلين والمهتمين بالمجال الساحلي.

•

- سياسة إعداد التراب الوطني

يتعين على المغرب في إطار سياسة التخطيط وإعداد التراب الرامي إلى تدبير مستدام للأراضي والملكيات العامة والخاصة في المناطق الساحلية، أن يعتمد آليات لوجيستكية لاكتساب الأراضي، أو التنازل عنها، أو نقلها إلى الأملاك العامة، وهذا لن يتم تحقيقه إلا عن طريق رد الاعتبار للجماعات المحلية، ومشاركة الساكنة من خلال ضمان مشاركة فعلية للجماعات المحلية في صياغة تصاميم التهيئة والسهر على تطبيقها، ولا بد من تمكينها من الأدوات الكفيلة لتحمل أعباء التنفيذ ، مع تدعيم الطاقم الفني لكل جماعة محلية، وتشجيع التعاون بينها في كل المشاريع المشتركة .

المخاطر الطبيعية المؤثرة على المنطقة الساحلية وسياسة التدبير المندمج في التصدي لها

• أ- الفيضانات

- لقد عرف الشريط الساحلي عدة فيضانات منذ 1960 حتى الوقت الحاضر نتيجة التساقطات العنيفة والمركزة في الزمان والمكان، والتي تأخذ طابعا عاصفيا تنتج عنه سيول وفيضانات.

جانب من الفيضانات التي عرفتها مدينة السعيدية في 30 مارس 2008



- إن حماية الشريط الساحلي من خطر الفياضانات يقتضي تظافر الجهود وتنسيق بين مختلف المؤسسات الفاعلة في المجال وفي هذا السياق يأتي مشروع تصميم حماية الشريط الساحلي من خطر الفياضانات الذي أعدته وكالة الحوض المائي لملوية

- إن حماية هذا الشريط الساحلي من خطر الفيضانات لا يقتصر على إحداث قناة لتصريف مياه الأمطار فحسب بل يتطلب مجهودات كبيرة وذات تنسيق محكم بين مختلف المصالح المعنية، كما أن تدبير المجال الحضري يجب أن يأخذ بعين الاعتبار جل المجاري بداخل الساحل، و يجب تكثيف التشجير وإحداث حزام أخضر يحيط بالمجال الحضري

• التعرية الساحلية

- تعتبر التعرية الساحلية أهم عامل مؤثر على مورفولوجية خط الساحل. وهي حصيلة لكل من العوامل الطبيعية والبشرية على حد سواء. تتلخص العوامل الطبيعية في الرياح و تيارات بحرية، هذه العوامل تزيد من ترمل الساحل و تقلل من عمقه.

• تدابير للحماية والحد من التعرية الساحلية

• تثبيت الكثبان الرملية الساحلية

• من بين الإجراءات التي نراها الى حدما تخفف من حدة التعرية الساحلية، وتصون التوازن الطبيعي للسواحل هو تثبيت الكثبان الرملية الامامية التي تتلقى تأثير أمواج البحر، وذلك لتفادي المد البحري نحو الداخل، وهناك طريقتان لتثبيت الرمال:

• - إنجاز أحواض بواسطة أعمدة صغيرة من ألواح الخشبية لتثبيت الرمال المتحركة

- تثبيت الرمال بواسطة أعمدة صغيرة من ألواح الخشبية



- - غرس النباتات وخاصة النباتات من نوع *Ammophila* و *Arenaria*. ويعتبر هذا النوع من أحسن النباتات التي تعمل على تثبيت الكثبان الرملية بحيث إنها تعيش على الظروف المناخية القاسية والجافة والشديدة الملوحة.
- - تنظيم مسالك للولوج إلى البحر حتى لا يتم تدمير الكثبان الرملية، كما يجب منع الوقوف العشوائي للسيارات ومنع وتنظيم الرعي حتى لا يقضي على الغطاء النباتي الذي يعمل على تثبيت الرمال.

صور توضح عملية إزالة الرمال من داخل الميناء



- ان قامت الحكومة المغربية، وما ينوب عنها من سلطات محلية معنية، على تنفيذ مضامين واجراءات هذا البروتوكول على أرض الواقع، سنكون قد قطعنا أشواطاً مهمة في حماية وتديير بشكل مندمج لسواحلنا، والضرب بقوة على يد كل من يعبث بسلامة هذا المجال، مع سد الثغرات القانونية و الادارية التي تحكم تنظيم المجال الساحلي.

- كما ينبغي في هذا الاطار، تكوين لجنة أو وكالة خاصة بالساحل تسند اليها كل الصلاحيات المادية والمعنوية، لتنظيم وتدبير مندمج للمجال الساحلي برمته، كما يمكن أن تكون حلقة وصل بين الدولة كاطار تنظيمي واداري ومختلف الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وكاطار للتفاوض والتنسيق بين مختلف المنظمات الدولية المختصة، وذلك في مجال تعزيز التعاون العلمي والتقني في ميدان التدبير المندمج للمناطق الساحلية التي يقتضيها هذا البروتوكول.